المجلة الصباح
العدد 2533 - السنة التاسعة
الأربعاء 29 شوال 1437 - الموافق 3 أغسطس 2016
Wednesday 3 August 2016 - No.2533 - 9th Year

قنصليتنا في هونغ كونغ تؤكد سلامة رعايانا من الإعصار «نيدا»

كوالالمبور – كونا: أكدت القنصلية العامة لدولة الكويت لدى هونغ كونغ ومكاو أمس سلامة جميع الرعايا الكويتيين بعد مرور الإعصار (نيدا) على المنطقة بسلام دون وقوع أضرار جسيمة.

وقالت القنصلية في بيان ان السياح الكويتيين قد يشعرون ببعض الازعاج نظرا لتأخر عدد من رحلات الطيران المتوجهة الى هونغ كونغ ومكاو وإلغاء البعض الآخر.

وأهابت في هذا السياق بجميع الرعايا الكويتيين الاتصال بها على الرقمين التاليين (0085298211669 – 0085228327866) في حال طلبهم أي مساعدة او وجود استفسار لديهم. وكان الاعصار المداري (نيدا) اجتاح هونغ كونغ اليوم ما تسبب في اغلاق معظم مراكز المال والاعمال وإلغاء المئات من الرحلات الجوية.

نواب وناشطون : زيادة أسعار الوقود تلهب جيب المواطن.. وتوقيته في غياب المجلس يدعو للاستغراب

«التشاوري النيابي»: رفع البنزين مساس بجيب المواطن ولن نقبل به

- الخرينج: الحكومة أخلفت وعدها بعدم رفع سعر البنزين إلا بعد التشاور مع المجلس
- الحكومة قالت إن الزيادة لن تتخذ إلا بعد التشاور مع المجلس من باب التعاون
- النواب أكدوا سلبية القرار على ميزانية الكويتيين ومايسببه من مشاكل لذوي الدخل المحدود
- لاري: سنجتمع مع الحكومة ونطرح بدائل وكنا نتمنى أن لا تنفرد الحكومة بالقرار

مرزوق الغانم

مبارك الخرينج

أحمد لاري

انتهى الاجتماع التشاوري الذي دعا إليه رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم لبحث قرار الحكومة في شان رفع أسعار البنزين، بحضور 14 نائبا.

وأجمع النواب المشاركون على ضرورة ابتعاد الحكومة عن «جيب المواطن» في معالجتها لخلل الميزانية والمشكلات الاقتصادية .

وصرح نائب رئيس مجلس الامه مبارك بنيه الخرينج انه بناءً على دعوة رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم عقد مجموعة من النواب اجتماعا تشاوريا للتباحث حول الاجراءات والتحركات الممكن اتخاذها تجاه رفع مجلس الوزراء سعر البنزين في البلاد بشكل مفاجئ ودون تشاور مع المجلس، مؤكدا على انفراد الحكومه في اتخاذ القرار دون مشاوره مع المجلس بخالف ما صرح احد اعضاء الحكومة في قاعة عبدالله السالم ابان مناقشة اسعار الكهرباء بان «رفع سعر البنزين لن يتخذ الا بعد التشاور مع المجلس من باب التعاون بين السلطتين».

وأوضح الخرينج ان اغلبية النواب اكدوا على سلبية هذا القرار على حياة وميزانية الكويتيين ومايسببه من مشاكل مالية لهم وخاصة ذوي الدخل المحدود والمتوسط.

وعبر الخرينج عن حرص اعضاء مجلس الامة على العمل على ايجاد بدائل مناسبة تعوض المواطنين عن ارتفاع سعر البنزين والتخفيف من سلبيات هذا القرار من خلال اجتماع قادم تحضره الحكومة والاعضاء للخروج ببدائل ترضي المواطنين.

وقال النائب سعدون حماد عقب خروجه من الاجتماع: بالنسبه لقرار رفع البنزين فان الحكومة «استعجلت فيه وهو مرفوض» فهناك موارد اخرى كثيرة منها قسائم الشويخ لسد العجز.

واضاف حماد «سيكون لنا اجتماعات اخرى وللمجلس دور لمواجهة القرار».

من جهته، قال النائب علي الخميس ان على الحكومة «الابتعاد عن جيب المواطن» في علاجها للاوضاع الاقتصادية.

وشدد على ان تكون المعالجات الاقتصادية بطرق اخرى غير هذا القرار، معلنا انه سيكون هناك اجتماعات قادمة مع الحكومة.

وكذلك اكد النائب عودة الرويعي ان النواب سيكون لهم اجتماعات قادمة وتؤكد استماعنا «لامتعاضات الشارع الكويتي» وتعد المواطنين باننا سنستمر للوصول الى حلول مقنعة.

وشدد على اهمية الابتعاد عن المواطن في حلول الحكومة للمشكلات الاقتصادية وعلاجها.

اما النائب احمد لاري فقال اننا سنطرح في اجتماعات قادمة مع الحكومة بدائل وحلولا، مستدركا «كنا نتمنى ان لا تنفرد الحكومة بهذا القرار».

من جانبه قال النائب خليل ابل انه كان من المفترض ان تقدم الحكومة بدائل بعيدا عن قرار رفع البنزين.

بدوره قال النائب حمود الحمدان ان اللجنة المالية البرلمانية قدمت حلولا كثيرة خلال الفترة السابقة، مثنيا على دعوة الرئيس الغانم للاجتماع، مشددا على الحكومة بوضع خطة عامة للعلاج الاقتصادي.

ولفت الى ان رفع البنزين سيؤدي الى تداعيات كثيرة، مبينا اننا مستمرون في الاجتماعات للوصول للحل التوافقي.

إلى ذلك كانت هناك ردود فعل سبقت الاجتماع حيث رفضت فاعليات نيابية وناشطون قرار رفع أسعار البانزين ،مؤكدين انه سيحرق جيب المواطن وسيؤدي إلى موجة غلاء هائلة .

ناشد نائب رئيس مجلس مبارك الخرينج سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك باعادة النظر في القرار الخاص برفع سعر البنزين لما لهذا القرار من آثار سلبية كبيرة على حياة المواطنين وزيادة في العبء المالي عليهم.

وأكد الخرينج ان سلبيات القرار كثيرة ومتعددة على المستوى المعيشي للمواطن من خلال ارتفاع اسعار الخدمات ووسائل النقل مما يشكل زيادة في مصاريف واعباء المواطن المالية مما يؤثر في دخل الاسرة الكويتية سلبا .

وقال الخرينج : ان واجبنا كسلطات في البلاد العمل على تخفيف الاعباء وتحسين الخدمات للمواطنين بدلا من تحميلهم اعباء اضافيه ترهق كاهلهم وتزيد معاناتهم المالية خاصة في ظل الارتفاع الكبير للاسعار في البلاد وضعف الرقابة التجارية على المحلات والاسواق .

وعبر الخرينج عن امله الكبير بإعادة مجلس الوزراء النظر في هذا القرار والنظر بعين الفاحص لحال المواطنين الذي سيتضررون من هذا القرار بشكل مباشر.

من جهته قال النائب عسكر العنزي : نرفض رفضا قاطعا لقرار مجلس الوزراء بزيادة اسعار البنزين الشهر المقبل فالقرار سيزيد من معاناة المواطنين والمقيمين وسيرفع من أسعار الخدمات والسلع والتي شهدت ارتفاعا في الفترة الاخيرة في ظل ضعف الرقابة على الاسواق ونحن كممثلين للامة لن نسمح بأن تسدد الحكومة اهدارها في الانفاق على حساب جيب المواطن ونحذر من ان هذا القرار المتخبط سيؤثر على التعاون بين السلطتين.

من ناحيته استغرب النائب حمدان العازمي استمرار التخبط الحكومي في مواجهة جميع الازمات التي تعاني منها الدولة ولجوؤها دائما الى المواطن البسيط الذي يدفع ثمن عجز الحكومة وفشلها لافتا الى ان الحكومة لا تزال تستخدم الأزمة الاقتصادية وانخفاض اسعار النفط ، شماعة ، تعلق عليها كل اخطائها وفشلها .

واستنكر العازمي الاصرار الحكومي على العمل ضد مصلحة المواطن في جميع القرارات التي تصدرها واستمرارها في التراجع بالدولة الى الخلف بدلا من ان تتقدم وتواكب البلدان الناجحة مؤكدا ان لجوء الحكومة الى زيادة اسعار البنزين دليل اخر الى جانب دلائل اخرى كثيرة على هشاشة وسطحية السياسة الحكومية

وتساءل العازمي في تصريح صحافي امس : من اين تستقي الحكومة معلوماتها ومن اين تأتي بقراراتها ، واي مستشارين هم الذين تستعين بهم قبل اتخاذ هذه القرارات ، مضيفا : الحكومة فشلت في معالجة الأزمة الاقتصادية وفشلت في انجاح سياسة الترشيد حتى في الجهات والمؤسسات والوزارات التابعة لها ، فلم تجد الا المواطن لتمارس عليه سلطاتها

واضاف العازمي : زيادة سعر البنزين سيكون حجة لاغلبية التجار لرفع اسعار جميع انواع السلع الاستهلاكية والغذائية ، لافتا الى انه لو ان عندنا حكومة تتعظ من الماضي و تعيش الحاضر وتبني للمستقبل، لما كان جل اهتمامها ان توفر ميزانية من جيب المواطن البسيط .

من جهته ابدى الناشط السياسي وعضو هيئة التدريب في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب الدكتور حمد العصيدان استغرابه مما اقدمت عليه من خطوة رأها استهانة بالشعب الكويتي، من خلال قرار مجلس الوزراء رفع أسعار البنزين، مستغلة غياب مجلس الأمة من جهة، ومقدمة مكافأة للشعب في الذكرى السادسة والعشرين للغزو العراقي الغاشم.

وقال العصيدان، في تصريح صحافي، إن إعلان الحكومة عن تطبيق رفع أسعار البنزين يوم الثاني من أغسطس ـ ذكرى الغزو ـ وكأنها تقدم مكافأة للشعب على مواقفه الوطنية في محنة الغزو، بإعلان أول قرارات الحزمة الاقتصادية التي تريد تطبيقها عبر ما أسمه بـ«الإصلاح الاقتصادي» متجاهلة كل النداءات والدراسات التي ارشدتها إلى الطريق الصحيح في عملية الإصلاح الاقتصادي، فأصرت على اليده بالمواطن لتقدم «كبش فداء» على مذبح الوضع الاقتصادي المضطرب عالميا.

واضاف أن أكثر من جهة وشخصية متخصصة، كان آخرها محافظ بنك الكويت المركزي السابق، قدمت لها رؤية للإصلاح الاقتصادي تتمحور على وقف الهدر الحكومي الذي يعشش في كل الوزارات، محذرين من خطوة كالتي اقدمت عليها، ولكن الحكومة طبقت المثل القائل «عمك أصمخ»، فمضت في عزمها على سياسة الترشيد التي بدأت أمس برفع أسعار البنزين، ولن تتوقف عند رفع رسوم استهلاك الكهرباء والماء، محذرا من بعض الأصوات التي ترتفع داخل الحكومة لتطبيق الضريبة على المواطن، الأمر الذي إن طبق فسيكون رصاصة الرحمة على دولة الرفاه التي أصبح المواطن يحلم بها.

وحمّل العصيدان مجلس الأمة مسؤولية ما أقدمت عليه الحكومة في خطوة رفع أسعار البنزين، فالمجلس ومن خلال تعامله مع الحكومة خلال السنوات الثلاث الماضية لم يظهر منه ما يشير إلى أنه قادر على الوقوف في وجهها ومنعها من الإقدام على أي خطوة تمس المواطن وحياته المعيشية، فقد اكتفى بالتصفيق والتهليل لسياسات الحكومة والثناء على ما تقوم به من عمل، وتفرغ بعض النواب لمدح وزراء وإعلاء شأنهم في صورة مفضوحة لما يربط بين الطرفين من مصالح خاصة، مطالبا في هذا الإطار المواطنين بأن يقوموا بعملية تقييم حقيقية وموضوعية لكل نائب من النواب خلال سنوات عضويته، وما قدمه للمواطن، حتى إذا جاء موعد الانتخابات المقبلة يقف لهم بالمرصاد حتى لا يعودوا لبيعه الوهم.

ودعا العصيدان في ختام تصريحه الحكومة إلى إعادة النظر في سياستها النقشفية التي وجهتها نحو المواطن فقط، مطالبا إياها بإعادة فتح ملفات انجزتها ضمن ما قالت إنها خطتها للإصلاح الاقتصادي، والعمل على إبعاد المواطن عن أي خطوة مقبلة، حتى تبقي على «شعرة معاوية» بينها وبين الناس الذين بدأوا يشعرون بأنهم المستهدفون من كل قرار وزاري، في حين يرون كبار التجار والشركات الكبرى بعيدا عن أي تأثر بما يتخذ من قرارات.

من ناحيتها قالت الحركة الدستورية في تصريح لها :صدر قرار مجلس الوزراء بزيادة أسعار الوقود « البانزين » في الفترة التي تستعد الكويت وشعبها لاستذكار الغزو العراقي الغاشم وهو ما يعكس روح اللامسؤولية اتجاه الشعب الكويتي.

جاء القرار الجديد ضمن خطوات أطلقتها الحكومة بشأن مشروعها للإصلاح المالي الذي يواجه انتقادات من متخصصين وعموم الشعب بسبب غموض نصوصه وعدم شفافيته وضياع سلم الاولويات في مواجهة الهدر الحكومي ومواجهة نمو الفساد في اجهزة الدولة ناهيك عن غياب الادارة الحكومية السليمة والقادرة على التعامل مع الأزمات المالية.

الحركة الدستورية الاسلامية ترى ان زيادة الأسعار الاخيرة المستهجن في توقيته جزء من التخبط في التخطيط والأولويات الحكومية وسيمثل عبأ اضافة على المواطن الكويتي في الوقت الذي تعاني منه الدولة من هدر وإسراف كبيرين في مصاريف مؤسسات الدولة وقيادييها.

كما ان زيادة الأسعار حتما ستنعكس سلبا على زيادة الاسعار بصورة عامة في ظل عجز الحكومة وعدم مقدرتها على التعامل مع الاثار الناتجة من سوء تخطيطها وقراراتها.

إن على كافة الاطراف المسؤولة في ظل غياب دور لمجلس الأمة حاليا المطالبة بإيقاف قرارات رفع الأسعار والسعي لإيجاد حكومة ومجلس امه جديدين يتولان وفق منهجية سليمة ادارة الأزمات الاقتصادية والأمنية والسعي لتحقيق التنمية.

سعدون حماد

خليل عبدالله

عسكر العنزي

- خليل عبدالله: كان من المفترض ان تقدم الحكومة بدائل بعيداً عن قرار رفع البنزين
- حمود الحمدان: «المالية» البرلمانية قدمت حلولا كثيرة خلال الفترة السابقة
- العازمي : الحكومة لا تزال تستخدم الأزمة الاقتصادية وانخفاض سعر النفط «شماعة»
- العصيدان : الحكومة أصرت على البدء بالمواطن لتقدم «كبش فداء» على مذبح الوضع الاقتصادي
- الحركة الدستورية : قرار زيادة الأسعار مستهجن في توقيته وجزء من التخبط في التخطيط

النواب عبروا عن رفضهم للزيادة